

واصل مناقشة قانون التجارة

المجلس التشريعي يقر مشروع قانون ترخيص المؤسسات الإعلامية بالمناقشة العامة

قانون التجارة

إلى ذلك واصل المجلس التشريعي الفلسطيني مناقشة مشروع قانون التجارة العام الفلسطيني تمهيدا لإقراره بالقراءة الأولى.

وأكد النائب عاطف عدوان رئيس اللجنة الاقتصادية أن ذلك يأتي في إطار ضبط العمليات التجارية والاستثمارية والتعرف على مفهوم العمل التجاري ووضع الأحكام الخاصة بتنظيم عمل التاجر من أجل ضبط الاقتصاد الفلسطيني وتشجيع المستثمرين للاستثمار في فلسطين.

وأوضح أن المجلس أقر في جلسته يوم أمس أكثر من نصف مواد مشروع القانون بالقراءة الأولى التي أكدت على مفهوم العمل التجاري ومفهوم التاجر والدفاتر التجارية والسجل التجاري والمتجر والاسم التجاري وسوق الأوراق المالية.

وأكد رئيس اللجنة الاقتصادية أن المجلس التشريعي سوف يستمر في عقد جلساته لانتهاء من مشروع القانون الذي تبلغ عدد مواده ٨٤٤ مادة.

ولفت النائب عدوان إلى أن مشروع القانون وضع من قبل لجنة مشكلة من خبراء وأساتذة جامعات في القانون التجاري، وبعد عقد عدة ورشات عمل وجلسات نقاش، مشيراً إلى أنه تم مراجعة مسودة القانون من قبل مختصين شرعيين لمواءمة وتوفيق مواده مع أحكام الشريعة الإسلامية.



وأشار إلى أن المشروع المقترح يساهم في وضع إطار عام واضح ومرجع قانوني موحد لترخيص المؤسسات الإعلامية بحيث يقيد مباشرة هذه المؤسسات لأعمالها بالحصول على الترخيص. وبين النائب الغول أن مشروع القانون وضع تعريفاً محدداً للمؤسسات الإعلامية وترك لمجلس الوزراء تصنيفها وتحديد بها بموجب نظام يصدر عن مجلس الوزراء، مضيفاً أن هذا التوجه يتسم بالمرونة لأنه يتيح لمجلس الوزراء مواكبة التطورات بإضافة ما يستجد من مؤسسات إعلامية.

والتلفزيونية والفضائية واللاسلكية، وقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٦ بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية. وتابع: «لم تعد التشريعات المنظمة لترخيص المؤسسات الإعلامية قادرة على مواكبة المستجدات في حقل الإعلام حيث برزت أشكال وأنماط إعلامية جديدة تتطلب مواكبة تشريعية مثل: مكاتب الدعاية والإعلان، المكاتب الصحفية، مراكز التدريب الإعلامي، شركات الإنتاج الإعلامي، مراكز الدراسات والأبحاث، وكالات الأنباء، المواقع الإلكترونية، وغيرها من المجالات الإعلامية المستحدثة.

لترخيص المؤسسات الإعلامية العاملة في الأراضي الفلسطينية، لا سيما أن التشريع الفلسطيني يخلو من إطار قانوني متكامل يُنظم ترخيص المؤسسات الإعلامية كافة؛ حيث توجد تشريعات سارية تقتصر على تنظيم مجالات محدودة مثل قانون رقم (٩) لسنة ١٩٩٥ بشأن المطبوعات والنشر لتنظيم ترخيص وسائل الإعلام المقروءة لاسيما إدارة المجالات والصحف، كذلك قرار مجلس الوزراء رقم (١٨٢) لسنة ٢٠٠٤ بشأن ترخيص المحطات الإذاعية

أقر المجلس التشريعي مشروع قانون ترخيص المؤسسات الإعلامية بالمناقشة العامة، فضلاً عن استمرار مناقشته لقانون التجارة، وذلك خلال جلسة عقدها يوم أمس الأربعاء بمقره في مدينة غزة.

قانون ترخيص المؤسسات الإعلامية

وأوضح النائب المستشار محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية أن اللجنة، واستناداً لأحكام المادة (٦٧) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني، ناقشت مشروع قانون ترخيص المؤسسات الإعلامية المقترح من مجلس الوزراء. وأكد المستشار الغول أن مشروع القانون المقترح يكتسب أهمية كبيرة باعتباره يوفر البنية القانونية

خلال وقفة احتجاجية نظمتها لجنة فك الحصار بباحة التشريعي

د. بحرناشد خدام الحرمين الشريفين

وأمر دولة قطر والشقيقة مصر إنقاذ القطاع

من كارثة بيئية وصحية وإنسانية وشيكة



نظمتها لجنة فك الحصار بمقر المجلس التشريعي بغزة، بمشاركة عدد من نواب المجلس والوجهاء والنقابات والطلاب وجماهير مختلفة من أبناء شعبنا الفلسطيني.

وأكد بحر أن الحصار الظالم على شعبنا الفلسطيني لم يسبق له مثيل في العصر الحديث وينذر بكارثة صحية وبيئية وإنسانية واقتصادية وتعليمية وشيكة إذا لم يتم تدارك الأمر في أقرب وقت ممكن.

ناشد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي كلا من أمير دولة الكويت الشقيقة وخدام الحرمين الشريفين العمل على فك الحصار عن شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة، وإنقاذ قطاع غزة من كارثة بيئية وصحية وإنسانية وشيكة. كما طالب بحر السلطات المصرية بفتح معبر رفح باستمرار لإدخال الأشخاص والبضائع.

جاء ذلك خلال وقفة احتجاجية على استمرار الحصار المفروض على القطاع

الداخلية تطلق سراح 21 نزيلاً إكراماً له

د. بحر يشارك في حفل افتتاح مركز إصلاح وتأهيل الوسطى

قال د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي إن المجلس لن يذخر جهداً في سبيل إيجاد بيئة تشريعية ترعى حقوق الإنسان وتوفر الرعاية للمواطن الفلسطيني وتحافظ على استقرار الحالة الأمنية في المجتمع.

جاءت أقوال بحر في حفل أقامته وزارة الداخلية والأمن الوطني لافتتاح مركز إصلاح وتأهيل محافظة الوسطى بحضور نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ونواب المجلس التشريعي وممثلين عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ولضيف من رجال الإصلاح وأعيان المحافظة الوسطى والعديد من الضباط والعاملين بوزارة الداخلية. وأشاد بحر بمنظومة التأهيل والإصلاح بالوزارة، مقدماً الشكر للحكومة ووزارة الداخلية على الجهود المبذولة لتحقيق مزيداً من الأمن والاستقرار المجتمعي، منوهاً إلى أن الحالة الأمنية في القطاع مستقرة ويشهد بذلك العدو قبل الصديق.

وأعلن حماد أثناء كلمته عن إطلاق سراح ٢١ نزيلاً ممن قضوا ثلثي مدة محكوميتهم والمشهود لهم بحسن السير والسلوك، وذلك إكراماً للنائب الأول لرئيس المجلس التشريعي.



وأضاف: "نحن نعمل كل ما بوسعنا ونبذل أقصى الجهود لخدمة الإنسان الفلسطيني وبناء قدراته ليكون

في رسالة لرؤساء البرلمانات العربية والدولية والجامعة العربية

التشريعي يطالب بتدخل دولي عاجل لإنقاذ غزة من كارثة وشيكة

لنسبة ٢٩٪، كما أن ١٤١ صنفاً دوائياً أصبح نسبته صفر، ولا يوجد لها أي احتياطي في مخازن وزارة الصحة منذ بداية أكتوبر الماضي.

وقال "يوجد لدينا عجز في المهيمات الطبية بنسبة ٥٢٪، إذ بلغ عدد الأصناف الصفرية ٤٦٩ صنفاً، كما تعاني كل من خدمة الهيموفيليا والتلاسيميا والسرطان من تناقص واضح في أصناف الأدوية الخاصة، بالإضافة لمعاناة خدمة العمليات والعناية الفائقة والغسيل الكلوي وخدمة العظام من نقص أصناف المهيمات الطبية اللازمة لها".

وذكر أن نسبة العجز في قطاع الأدوية بلغت ١٣ مليون دولار أي (بنسبة ٤٦٪) من الاحتياج الشهري، فيما بلغ العجز في قطاع المهيمات الطبية نحو ٧٦.٥ ألف دولار أي (بنسبة ١٦.٦٪) من الاحتياج الشهري.

وأضاف بحر: "باسم شعبنا الفلسطيني في غزة، وباسم الإنسانية وقيم الحرية والعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان نناشدكم العمل بكل السبل والآليات الكفيلة بفضك الحصار، والضغط على الاحتلال لرفع، عملاً بأحكام ميثاق الأمم المتحدة وخاصة المادة السابعة التي تدعو دول العالم لتحقيق الأمن والسلم الدوليين".

خاصة في ظل الاعتماد على الحواسيب والانترنت، كما أن الطلبة لا يستطيعون متابعة دروسهم، مما يؤثر بشكل سلبي على تحصيلهم الدراسي.

ولفت إلى انخفاض وصول مياه الشرب والاستخدام المنزلي في المتوسط بنسبة ٤٠٪ إلى سكان القطاع، مبيناً أن إغلاق الاحتلال للمعابر وهدم الأنفاق، وعدم إدخال مواد البناء والمستلزمات الرئيسية ينذر بكارثة اقتصادية وإنسانية من شأنها أن تؤدي لخسائر في الاقتصاد تفوق ٥٠٠ مليون دولار خلال الثلاث أشهر الماضية.

وأوضح أن أكثر من ١٢٠٠٠ مواطن دون مأوى نتيجة عدم قدرتهم على إعادة بناء منازلهم التي دمرت جراء العدوان والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على غزة.

وأضاف أن ٥٧٪ من الأسر الفلسطينية في غزة تعاني من انعدام الأمن الغذائي، مؤكداً أن مستوى البطالة في زيادة مطردة لتصل إلى أكثر من ٤٠٪، وتعتبر هذه النسبة هي الأعلى في مستوى معدلات البطالة بالعالم كله.

وتحدث بحر عن واقع الأدوية والمهيمات الطبية، معتبراً أنه يدخل مرحلة الخطر الشديد، مما يهدد حياة آلاف المرضى بسبب عجز في الأدوية يصل

أن ذلك يهدد مجمل المكونات الخدماتية والصحية والبيئية والتعليمية بمختلف تفصيلاتها.

وحذر من أن القطاع بات على وشك الغرق بمشاكل بيئية وصحية غير مسبوقه جراء توقف عمل مضخات الصرف الصحي، منوهاً إلى أن البلديات اضطرت لضخ ٩٠ مليون لتر يومياً من مياه الصرف الصحي إلى البحر دون معالجة.

ونوه إلى التأثير المباشر للحصار على صحة المرضى في المستشفيات والمراكز الصحية، سيما أقسام الطوارئ والعناية المركزة وغرف العمليات ومرضى غسيل الكلى والولادة والمختبرات الطبية والأشعة وبنوك الدم وثلاجات التطعيمات وثلاجات الأدوية الحساسة وخدمات الرعاية الصحية للأطفال وكافة الخدمات الطبية.

وبين أن الحصار أدى لوفاة عدد من الضحايا حرقاً نتيجة استخدام المواطنين لبدائل بدائية أخرى غير آمنة مثل المولدات الكهربائية والشموع، حيث وصل عددهم إلى ١١ شخصاً من بينهم ٨ أطفال منذ مطلع عام ٢٠١٣.

وشدد على أن انقطاع الكهرباء يحول دون تقديم المؤسسات للخدمات التعليمية بالشكل المناسب

ناشد النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني د. أحمد بحر رؤساء اتحاد البرلمان الدولي والبرلمان الأوروبي والجامعة العربية ورؤساء كافة البرلمانات العربية بضرورة التدخل الفوري لإنقاذ قطاع غزة وسكانه من كارثة إنسانية وشيكة بسبب نقص الوقود والأدوية والمستلزمات الطبية.

جاء ذلك خلال رسائل عاجلة بعثها بحر إلى كل من رئيس اتحاد البرلمان الدولي عبد الواحد الراضي ورئيس البرلمان الأوروبي مارتن ستشولتز، ورئيس الجامعة العربية نبيل العربي، ورؤساء كافة البرلمانات العربية أوضح فيها المخاطر البيئية والصحية التي تحدق بالقطاع جراء اشتداد الحصار عليه.

وقال: "لم يعد خافياً على أحد على وجه البسيطة حجم الألم والمعاناة التي يكابدها الشعب الفلسطيني في غزة جراء الحصار الجائر غير المسبوق في التاريخ الحديث، والذي ينذر بكارثة صحية وبيئية وإنسانية كبرى خلال الأيام المقبلة إذا لم يتم تدارك الأمر".

وأشار إلى أن نقص إدخال الوقود اللازم لتشغيل محطة توليد الكهرباء الوحيدة أدى لانقطاع التيار الكهربائي لمدة تصل إلى ١٢ ساعة يومياً، مؤكداً

أطراف فلسطينية وإقليمية ودولية تعيق كشف حقائق الجريمة

د. خريشة: استمرار المفاوضات يعرقل ملاحقة الاحتلال قضائياً بتهمة اغتيال عرفات

وجزم النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي بوجود تواطؤ إقليمي عربي دولي، ومن أطراف فلسطينية في عدم جدية الكشف عن الحقائق منذ اليوم الأول لاغتيال الرئيس عرفات.

وقال إن فرنسا لم تقدم حتى الآن تقريرها، بما يجعلها متواطئة في طمس الحقائق وعدم الكشف عنها، ملمحاً إلى تزامن زيارة الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند لفلسطين مع إحياء ذكرى استشهاد عرفات، والتي جاءت من أجل تطمين الجانب الإسرائيلي بعدم تقديم أي تقارير بهذا الخصوص ولا أي معلومات للجانب الفلسطيني، وذلك وفق ما تردد مؤخراً.

المفاوضات أولاً، والانضمام إلى المؤسسات الدولية، والتوجه إلى المحكمة الدولية للمطالبة بمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

ولفت إلى أن الالتزام بتجميد المسعى الأممي خلال أشهر المفاوضات التسعة، كفيل بإخماد الاهتمام الموسمي بقضية مقتل الرئيس عرفات، وتحرير الاحتلال من أي ضغط للمساءلة أو الملاحقة القضائية بعد إثبات دوره ومسؤوليته عن الاغتيال.

وبين أن الشعب الفلسطيني لا ينتظر نتائج التحقيق للكشف عن هوية المتورطين في اغتيال عرفات، حيث استقر لديهم وقوف الاحتلال الإسرائيلي وراء ذلك.



النائب / حسن خريشة

وفي مقدمتها المحكمة الجنائية الدولية. وأوضح أن قرار الذهاب إلى الأمم المتحدة والمطالبة بتشكيل لجنة دولية للتحقيق في ملابسات اغتيال الرئيس عرفات، وبمحاكمة المتورطين دولياً تدخل في اختصاص السلطة الفلسطينية فقط.

وكشف عن طرح السلطة في رام الله موضوع المطالبة بلجنة تحقيق دولية في ملابسات الوفاة أمام وزير الخارجية الأميركي جون كيري خلال زيارته الأخيرة للأراضي المحتلة.

لكنه اعتبر أن القيادة ليست جديدة في مطالبتها بتحقيق دولي لكشف ملابسات وفاة الزعيم الراحل عرفات، إذ عليها وقف

قال النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي د. حسن خريشة إن «استمرار المفاوضات يعرقل خطوات الملاحقة القضائية للاحتلال الإسرائيلي ومحاكمته دولياً بتهمة مسؤوليته عن اغتيال الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات»، بعدما أشارت تحاليل طبية أجريت مؤخراً إلى إمكان تسممه بمادة البوتونيوم.

وأضاف خريشة أن التزام القيادة الفلسطينية بالاستمرار في المفاوضات حتى انتهاء سسقفها الزمني المحدد بتسعة أشهر، منذ انطلاقتها في ٣٠ تموز/ يوليو الماضي، يمنعها من التوجه إلى الأمم المتحدة والانضمام إلى المنظمات الدولية،

بحث مشروع قانون ترخيص المؤسسات الإعلامية وقانون الخلع وعقبات موسم الحج

لجنة التربية بالتشريعي تستعد لتقديم

قانون المسؤولية الطبية إلى المجلس التشريعي لإقراره



قررت في هذا السياق عقد جلسة استماع لرئيس المكتب الإعلامي الحكومي في الأيام القليلة القادمة للبدء بشكل عملي في مناقشة محتوى القانون المذكور.

المضي في قانون الخلع القضائي

وأضاف: "على إثر نتائج وتوصيات ورشة عمل الخلع وإنهاء عقد الزواج قبل الدخول التي عقدتها اللجنة نهاية الشهر الماضي، قرر أعضاء اللجنة المُضي قدماً في إقرار المواد القانونية الخاصة بالخلع القضائي في المحاكم الشرعية، وذلك بالتعاون مع اللجان المختصة بالمجلس التشريعي والمجلس الأعلى للقضاء الشرعي، الأمر الذي يعمل على حماية حقوق المرأة التي كفلتها لها الشريعة الإسلامية".

بحث عقبات موسم الحج

أما بشأن سير موسم الحج للعام الحالي، فقد تباحثت اللجنة -حسب الجمل- فيما ورد من معلومات وأخبار صحفية متواترة حول الصعوبات والعقبات التي واجهها حجيج قطاع غزة لهذا العام، وما رافق ذلك من منع لبعض الحجاج وبعض طواقم البعثة الإدارية من السفر، الأمر الذي حال بين الحجاج وبين تقديم الخدمة اللائقة واللازمة لهم وهم يؤدون هذه الفريضة، وانتهت اللجنة في هذا

عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي اجتماعها الدوري، وذلك برئاسة النائب د. عبد الرحمن الجمل ومشاركة مقرر اللجنة النائب د. خميس النجار وأعضاء اللجنة النائب هدى نعيم والنائب د. يوسف الشرافي و النائب د. سالم سلامة والنائب د. يحيى موسى والنائب م. يونس أبو دقة.

وناقشت اللجنة خلال اجتماعها مسودة قانون ترخيص المؤسسات الإعلامية الذي أحيل مؤخراً من مجلس الوزراء للمجلس التشريعي لإقراره، كما بحثت آخر التطورات فيما يتعلق بإدخال تعديلات قانونية خاصة بالخلع وإنهاء عقد الزواج قبل الدخول الشرعي، وكذلك بحث الأحداث والمجريات التي واكبت موسم الحج للعام الحالي.

قانون ترخيص المؤسسات الإعلامية

وفيما يتعلق بمشروع قانون ترخيص المؤسسات الإعلامية أوضح د. عبد الرحمن الجمل رئيس اللجنة أن لجنته انتهت إلى أن هذا القانون بحاجة إلى إثراء من خلال مناقشته مع كافة الجهات الإعلامية وعقد مجموعة من اللقاءات وورش العمل تضم كافة المؤسسات الإعلامية والنقابية وكذلك الحكومية، مؤكداً أن اللجنة

لجنة وحدات القدس تواصل

أعمالها وتستعد لاطلاق موقعها الالكتروني

القدس وهموم أهل المدينة، واستمع أعضاء اللجنة لشرح حول الموقع الإلكتروني الذي تشرف اللجنة على تدشينه.

وأوضح النائب النجار أن الموقع الذي سيشهد الانطلاقة الفعلية قريباً سيشكل مرجعاً للباحثين الراغبين بمزيد من المعرفة عن المدينة المقدسة، بالإضافة لتوثيق كل ما يتعرض له المسجد الأقصى المبارك ومدينة القدس من مؤامرات من قبل الاحتلال الصهيوني.

عقدت لجنة وحدات القدس في الوزارات والمؤسسات الحكومية والتي تشرف عليها لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي اجتماعها الدوري يوم أمس الأول في مقر المجلس التشريعي بمدينة غزة.

وشارك في الاجتماع الذي ترأسه النائب د خميس النجار، كافة مدراء وحدات القدس في الوزارات.

واستعرضت اللجنة آخر المستجدات في مدينة

وثنى النائب النجار الجهود التي يبذلها القائمين على تصميم الموقع، معتبراً ذلك أقل ما يمكن تقديمه لنصرة المدينة المقدسة ودعم رباط أهلها.

وأعرب النجار عن أمله بأن يحقق الموقع الأهداف المرجوة ويوصل الرسالة المطلوبة والمتمثلة بدعم صمود أهلنا في القدس وتوفير أكبر كم ممكن من المعلومات عن المدينة والمسجد الأقصى.

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

أما آن للحصار أن يرفع؟

إن الحصار الظالم المفروض على شعبنا من قبل الاحتلال وأعدائه يعد جريمة حرب وإبادة جماعية، وينذر بكارثة إنسانية وصحية واقتصادية وبيئية، وهذا ما يتحمل الاحتلال الصهيوني مسؤوليته ومسئولية التداعيات الكارثية الناجمة عنه، ما يستوجب تدخلاً دولياً عاجلاً انطلاقاً من مخالفته السافرة لكل القوانين والاتفاقيات والمواثيق الدولية والإنسانية.

لقد أخذ المجلس التشريعي الفلسطيني على عاتقه مهمة الدفاع عن شعبنا الصامد المحاصر في القطاع، ووضع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية أمام مسؤولياتها الكبرى تجاه إنفاذ مبادئ ونصوص الاتفاقيات والقوانين الدولية والإنسانية التي تُجرّم الحصار المفروض على غزة، وترسي الأسس والقواعد الكفيلة بحفظ الحقوق السياسية والإنسانية لشعبنا المحاصر بين جدران القطاع، الذي بلغت معاناته حدّاً غير مسبوق ينذر بكارثة إنسانية قاسية، وشديدة الوطأة والتداعيات، خلال الأيام القادمة. لم تتأخر في المجلس التشريعي الفلسطيني عن أداء واجباتنا تجاه شعبنا في ظل اشتداد وطأة الحصار، وكنا ندرك ثقل الأمانة وعظم المسؤولية ومدى الآمال التي يعلقها علينا أبناء شعبنا، فأطلقنا حراكاً مهماً في مختلف الاتجاهات، وابتدروا سلسلة من الخطوات الفاعلة التي تصب في خانة فضح الحصار الهمجى المفروض، ووضع كل الأطراف ذات الصلة أمام مسؤولياتها إزاء تخليص شعبنا المحاصر من المعاناة الكبرى وإنقاذه من الكارثة الوشيكة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: مناشدة الأشقاء المصريين التوقف عن هدم الأنفاق الحدودية الاضطرابية التي تؤمن الحليب والدواء لأطفالنا، والمواد والاحتياجات الأساسية لشعبنا، أو السماح بإدخال البضائع عبر معبر رفح دون قيود، وفتح المعبر بشكل كامل أمام المسافرين. وفي هذا السياق فقد وجه المجلس التشريعي الفلسطيني مناشدات للأشقاء المصريين بضرورة إنهاء الأزمة وعدم التسبب في غرق قطاع غزة وأهله الصامدين في بحر لجي من الألم والقهر والمعاناة، كما عقد «لتشريعي» العديد من المؤتمرات الصحفية، وأصدر الكثير من التصريحات والبيانات الصحفية التي تؤكد على عمق الروابط بين الشعبين: المصري والفلسطيني، وتستغرب جنوح السلطات المصرية نحو إنفاذ الحل الأمني في التعامل مع قطاع غزة دون أي مبرر، والإصرار على هدم

الأنفاق دون أي بديل.

ثانياً: مخاطبة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية بهدف وضعها أمام مسؤولياتها إزاء جريمة الحصار وإجبارها على التحرك العاجل لوقف التدهور الخطير والمتسارع في شتى مناحي الحياة الإنسانية داخل قطاع غزة.

لذا، كانت رسائلنا الواضحة ذات المضمون الصريح التي أبقنا بها إلى منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرها من المنظمات المعنية بتطبيق القانون الدولي والإنساني، والحريصة على تطبيق الأمن والسلم الدوليين.

ثالثاً: مخاطبة البرلمانات العربية والإسلامية والدولية والاتحادات العربية والأفريقية والآسيوية والأوروبية، وحثها على التحرك في اتجاه فضح خطورة الحصار المفروض على غزة، والضغط على حكومات بلدانها لتصدر مواقف فاعلة تسهم في تفكيك ورفع الحصار وتطوي صفحة الألم والمعاناة لقراية مليوني إنسان داخل أسوار القطاع المحاصر.

رابعاً: دعم واحتضان الجهود الرسمية والشعبية الفلسطينية الرامية إلى فضح وكسر الحصار، وتشجيع كل الخطوات والمحاولات الجادة الصادرة عن قوى وشرائح شعبنا لمواجهة الحصار وتخفيف حدة الألم والمعاناة.

ولم يكن احتضان «التشريعي» لفعالية كسر الحصار التي نظمتها لجنة فك الحصار في باحة «التشريعي» يوم الثلاثاء الماضي (١١/١٩)، إلا جانباً من جهود المجلس التشريعي في دعم ورعاية واحتضان العمل الرسمي والشعبي الفلسطيني الهادف إلى مواجهة وكسر الحصار.

وبالرغم من المسؤولية الكبرى للاحتلال الصهيوني إزاء فرض الحصار على شعبنا، إلا أننا لا نغني حكومة رام الله من مسؤوليتها في تعزيز الحصار وتضييق الخناق على شعبنا عبر إيقاف المنحة الأوروبية الخاصة بتوفير السولار الصناعي لمحطة توليد الكهرباء، وفرض ضريبة على السولار الصناعي الوارد من دولة الاحتلال، ليصل سعر اللتر الواحد إلى ٦ شكيل، وهو ما لا تقوى الجهات المختصة على دفع تكاليفه الباهظة. إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني سوف نظل أمناء على قضية شعبنا، والأحرص على إنهاء معاناته وأزمته الإنسانية، ولن نكل أو نمل حتى ينكسر الحصار الظالم المفروض، وينعم شعبنا المرابط في غزة بالعيش الكريم أسوة بكافة شعوب العالم. وحتى يأذن الله بالغلبة على الحصار، فإننا نؤكد على حق شعبنا المحاصر في غزة في الدفاع عن نفسه والانتفاض في وجه الحصار، وحق المقاومة الفلسطينية في الدفاع عن شعبها المكلول وعمل كل ما من شأنه كسر الحصار وإزالة تداعياته القاسية على كافة تفاصيل حياة شعبنا في ضوء توصيفه القانوني كجريمة حرب وجريمة إبادة جماعية ضد الإنسانية تخالف نصوص ومنطوق كل الاتفاقيات والقوانين الدولية والإنسانية.

«أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير»
«والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون»

التقت مسئولين وأكاديميين من وزارة التربية والتعليم

لجنة الرقابة بالتشريعي تناقش

تقرير ديوان الرقابة وتتفقد أهم المواقع الأثرية في القطاع

من قطع أثرية عريقة يجب الحفاظ عليها، ولما له من أهمية تاريخية. وقدم مدير ملف الآثار بالوزارة المهندس أحمد البرش شرحاً تفصيلياً وافياً عن البيوت الأثرية في مدينة غزة، مبيناً أن هناك ١٢٠ بيتاً في مدينة غزة ضمن الآثار من هذا الطراز، وأن الكثير منها تتعرض للتآكل والاندثار لقلة الإمكانيات المادية لدى وزارته لشراء هذه البيوت من أجل الاحتفاظ بها كموروث حضاري، ولعدم وجود قوانين رادعة للمعتدين عليها. وأكد أن وزارته قد قدمت مشروع قانون الآثار للمجلس التشريعي منذ سنتين لإقراره، مطالباً المجلس التشريعي بسرعة إقرار هذا القانون لحماية الآثار من الاندثار أو العبث بها، ولتوفير مظلة قانونية لحماية المقدرات الأثرية.

زيارة الكنيسة البيزنطية وموقع البلاخية

ثم توجه الوفد لزيارة الكنيسة البيزنطية، التي تعرضت للعبث والقصف والتدمير أكثر من مرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على مدار الأعوام الماضية، واستمع الوفد لشرح حول تاريخ الكنيسة ومكانتها لدى الطائفة المسيحية، تلا ذلك توجه الوفد لزيارة موقع البلاخية الأثري الضخم الذي يمتد من فندق الموفمبيك على شاطئ بحر غزة وحتى بداية مباني مخيم الشاطئ من الناحية الشمالية، وتحدث مندوبي وزارة السياحة والآثار عن أهمية هذا الموقع التاريخي وضخامته وما يتعرض له من اعتداءات من قبل المواطنين، ووجوب المحافظة عليه في الفترة القادمة. وطلب رئيس لجنة الرقابة يحيى موسى في نهاية



لجنة الرقابة لدى تفقدها قصر الباشا في مدينة غزة

زيارة المواقع الأثرية

وفي إطار منفصل نظمت اللجنة الرقابة بالتنسيق مع وزارة السياحة والآثار زيارة لأهم المواقع الأثرية في قطاع غزة للتعرف على واقع هذه المواقع وما تتعرض له من تعديات وإشكاليات. وشارك في الزيارة رئيس لجنة الرقابة النائب يحيى موسى والنائب هدى نعيم بالإضافة للمقرر الإداري للجنة زاهر عطا الله، وكان في استقبال وفد التشريعي كلا من دكتور محمد خلة وكيل مساعد وزارة السياحة والآثار والمهندس أحمد البرش مدير ملف الآثار، وبعض العاملين بالوزارة.

زيارة قصر الباشا

وبدأت جولة الوفد بزيارة متحف قصر الباشا

في الجامعات والكليات الحكومية، وذلك لمناقشتهم في مجال تطوير العمل الجامعي الحكومي والوقوف على أهم الإشكاليات التي تواجههم في العمل الجامعي الحكومي وكيفية معالجتها، حيث استمع أعضاء اللجنة لوجهات نظر الأكاديميين وآرائهم ومقترحاتهم فيما يخص الخطط التطويرية للتعليم الجامعي الحكومي، ووعدت اللجنة بدراسة تلك الآراء دراسة جيدة ومستفيضة بغية الاستفادة منها بشكل فعلي.

لقاء رئيس ديوان الرقابة

إلى ذلك، عقدت لجنة الرقابة لقاءها الدوري مع رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية إسماعيل محفوظ، وذلك لمناقشة التقرير الربعي الثالث لعمل ديوان الرقابة المالية والإدارية، بالإضافة

التقت لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي مسئولين وأكاديميين من وزارة التربية والتعليم العالي، فيما التقت رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية، قبل أن تنظم زيارة تفقدية لبعض المواقع الأثرية في قطاع غزة.

لقاء مسئولين وأكاديميين

فقد التقت اللجنة بوكيل مساعد وزارة التربية لشئون التعليم العام الدكتور زياد ثابت في المجلس التشريعي بحضور رئيس اللجنة النائب يحيى موسى وأعضاء اللجنة النواب عبد الرحمن الجمل وهدي ونعيم ويونس أبو دقة، وذلك للتعرف على عمل وزارة التربية والتعليم ومعالجة الإشكاليات التي تقف أمام سبل تطوير العمل في مرافقها ومؤسساتها التعليمية العليا، وقدم ثابت شرحاً وافياً عن طبيعة عمل وزارته وخاصة فيما يتعلق بعمل مؤسسات التعليم العالي من جامعات وكليات ومعاهد متوسطة.

وفي ذات السياق التقت اللجنة بوكيل مساعد الشؤون المالية والإدارية للوزارة الدكتور أنور البرعاوي، الذي أكد أن الوزارة بصدد حصر كافة الطاقات الموجودة في الوزارة ضمن معياري الخصوبة الذهنية والخلق الرفيع؛ بهدف تنشيط العمل وتطويره، موضحاً أنهم بصدد طرح فكرة المدرسة النموذجية على أساس الخطوات التطويرية التي تقوم بها المدرسة،



لجنة الرقابة في باحة الكنيسة البيزنطية



لجنة الرقابة لدى تفقدها موقع البلاخية الأثري

الزيارة من وزارة السياحة والآثار العمل على الحفاظ على هذه الآثار القيمة من خلال تركيب حمايات زجاجية لها، أو إعداد مشاريع تتعلق بحماية هذه الآثار وتقديمها للجهات المانحة لدعمها وتمويلها.

بمدينة غزة حيث اطلع النواب على المقترنيات الأثرية الموجودة به، بالإضافة إلى استماعهم لشرح مفصل حول تاريخه العريق، إذ يفتح المتحف أبوابه للزوار يومياً من الساعة الثامنة صباحاً حتى الثانية مساءً. وطالبت وزارة السياحة بضرورة توفير حراسة شرطية على مدار الساعة لهذا القصر لما يحتويه

إلى مناقشة رئيس الديوان في بعض التقارير الأخرى، حيث أطلع محفوظ أعضاء اللجنة على آخر تقارير ديوانه فيما يتعلق بعمل الرقابة على المؤسسات العامة، منوهاً لأن ديوان الرقابة المالية والإدارية لا يدخر جهداً في سبيل تفعيل المهام الرقابية على الصعيدين المالي والإداري بهدف تحسين جودة العمل والخدمة.

وذلك من أجل الأخذ بالحسبان بيئة العمل التي تعيشها المدرسة، ولفت البرعاوي لكون وزارته ترعى الإبداعات التربوية وتعمل على دعم أصحاب الإبداع من المربين والمعلمين والطلبة على حد سواء. كما اجتمعت لجنتا الرقابة والتربية مع مجموعة من الأكاديميين والإداريين العاملين

دعت لضبط الحالة المرورية وتطبيق القانون

لجنة الداخلية والأمن بالتشريعي تعقد جلسة استماع لوزير المواصلات

الأعلى للمرور معطل منذ قرار تشكيله عام ٢٠٠٥ وهو مشكل من ١٥ جهة تنفيذية، مضيفاً: «هذا معيق لتفعيله ولا أرى جدوى من تفعيل اجتماعات المجلس الأعلى للمرور حيث يمكن الاستعاضة عنه بالجهات الموجودة والمسئولة عن المرور».

وأكد أن وزارة النقل والمواصلات مستمرة في حملات التوعية المرورية التي تهدف إلى أن يكون السلوك السليم للسائقين ثقافة، مشدداً على ضرورة تطبيق القانون على المخالفين لتفادي حوادث السير. وأكد العيسوي أن حملة الفحص الشتوي ستبدأ منتصف الشهر الجاري، مطالباً جميع السائقين المخالفين بتصويب أوضاعهم وأوضاع مركباتهم الفنية لتكون موائمة للسير على الطرقات.

من جهتها دعت لجنة الداخلية والأمن لضرورة متابعة الحالة المرورية، وضبط حالة السير وتنفيذ القانون على المخالفين حفاظاً على سلامة المواطنين، مشددة على ضرورة تفعيل المجلس الأعلى للمرور والعمل على انعقاده في أسرع وقت لوضع استراتيجيات عامة للحالة المرورية والبدء في تنفيذ قراراته.



من جهته استعرض الوزير العيسوي خلال إجابته على أسئلة اللجنة الحالة المرورية وبعض المعوقات التي تواجه ضبط الحالة، موضحاً أن المجلس

المركبات المتهاكة والمركبات التي تسير بدون لوحات والأزمات الخائفة على بعض المفترقات، متسائلاً عن سبب تعطيل المجلس الأعلى للمرور.

عقدت لجنة الأمن والداخلية والحكم المحلي في المجلس التشريعي جلسة استماع لوزير النقل والمواصلات أسامة العيسوي، بحضور المقدم علي النادي مدير دائرة المرور في الشرطة، وذلك بهدف مناقشة بعض القضايا المتعلقة بالوضع المروري في قطاع غزة بمقر المجلس بمدينة غزة.

وحضر اللقاء رئيس لجنة الداخلية النائب إسماعيل الأشقر وأعضاء اللجنة النائب مروان أبو راس، النائب يونس أبو دقة، والنائب صلاح البردويل. وافتتح النائب الأشقر الجلسة، مبيناً أن هذه الجلسة تأتي استكمالاً لعدة جلسات عقدت مع مدير الشرطة وإدارة المرور حول المشكلة المرورية في قطاع غزة، موجّهة عدد من الأسئلة للوزير العيسوي تمثلت في معرفة أسباب تعطيل المجلس الأعلى للمرور، ودور وزارة المواصلات كهيئة عليا للمرور في متابعة الشأن المروري في محافظات غزة.

كما تساءل عن ماهية أسباب الحوادث المرورية وخطط الوزارة لمعالجتها، قائلاً: «أين أنتم من التسبب المروري الحادث في محافظات غزة مثل

بحضور نواب وأكاديميين وقضاة ووكلاء نيابة ومختصين

اللجنة القانونية بالتشريعي

تنظم ورشة عمل حول «الصلح الجزائي»



المطروح مستلهم ويتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويواكب السياسة العقابية الحديثة التي تتبناها النظم القانونية المختلفة التي أصبح الصلح الجزائي من أهم ملامحها.

ولفت الغول إلى أن ورشة العمل تهدف إلى المساهمة في إنضاج النصوص المنظمة للصلح الجزائي والذي يأتي ضمن التعديلات التي بنوي المشرع الفلسطيني إدخالها في المنظومة القانونية للمعالجة الجنائية، وذلك ضمن التعديلات المقترحة على مشروع قانون الإجراءات الجزائية رقم (٣) لسنة ٢٠٠١م.

وساهم الحضور في إثراء النصوص المقترحة، حيث أوصت الورشة بضرورة تحديد نطاق الصلح الجزائي، وذلك بالإشارة إلى الجرائم التي يجوز الصلح والتصالح فيها على الوجه الذي يتفق ويحقق مقاصد وأحكام الشريعة الإسلامية والغاية المرجوة من الصلح والتصالح.

نظمت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي برئاسة المستشار النائب محمد فرج الغول رئيس اللجنة ورشة عمل حول موضوع «التصالح والصلح الجزائي».

وحضر اللجنة عدد من الأكاديميين والقضاة ووكلاء النيابة العامة، بالإضافة إلى عدد من أعضاء المجلس التشريعي وأعضاء الدائرة القانونية في المجلس التشريعي.

وافتح المستشار الغول ورشة العمل، مؤكداً على أهمية الصلح والتصالح لما له من دور هام في تحقيق الغاية من العقاب، وبالتالي يعود بالمزايا على الفرد والمجتمع، موضحاً أن الصلح الجزائي يحد من القضايا الجزائية المنظورة أمام المحاكم لا سيما قليلة الأهمية منها بالإضافة إلى المزيد من المزايا التي يحققها الصلح والتصالح الجزائي.

وأشار إلى أن نطاق وشروط الصلح الجزائي

لجنة الداخلية والأمن بالتشريعي تعقد

جلسة استماع لرؤساء بلديات غزة والشمال

ووزارة الحكم المحلي



تدوير النفايات الصلبة والعضوية، وتم توزيعها على مانحين كبار في العالم، مؤكداً أن المخططات حصلت على قبول بتمويلها من عدد من الممولين والمانحين.

وأضاف: «أوشكت المخططات للمكب في المنطقة الجنوبية أن تجهز للاعتماد وأن يتم الإعلان للمقاولين عن مناقصات لبدء العمل والتنفيذ»، ملفتا إلى أن الممولين سيعملون من خلال مجلس أعلى للبلديات واحد في الجنوب وآخر في غزة والشمال. وقدم رؤساء البلديات عرضاً للمخطط الإستراتيجية والأنية لبلدياتهم في قضايا تحيل النفايات، وخلص المجتمعون إلى جملة من التوصيات، أهمها ضرورة عمل البلديات مع المؤسسات الدولية في قطاع غزة لإظهار حجم المعاناة التي تعيشها في ظل الحصار. وفي نهاية اللقاء رعت لجنة الأمن والداخلية

اتفاقاً بين بلدية غزة وبلديات الشمال ينص على تشكيل مجلس أعلى للنفايات وصياغة نظامه الداخلي على أن يكون معداً وجاهزاً حتى نهاية العام.

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي جلسة استماع لوزارة الحكم المحلي ورؤساء بلديات غزة وشمال قطاع غزة، وحضر الاجتماع النائب م. إسماعيل الأشقر رئيس لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي وأعضاء اللجنة النائب مروان أبو راس، النائب سالم سلامة، والنائب يونس أبو دقة، بالإضافة إلى وكيل وزارة الحكم المحلي زهدي الغريز، ورئيس بلدية غزة رفيع مكي، ورئيس بلدية جباليا عصام جودة، ورئيس بلدية بيت لاهيا عز الدين الدحون، وزياد عاشور ممثل عن بلدية بيت حانون.

وأوضح النائب الأشقر في افتتاح الجلسة أنها تأتي استكمالاً لجلسات سابقة عقدت في مقر بلدية جباليا، والتي خصصت للنقاش حول حل مشكلة النفايات من خلال إقامة مكبات جديدة.

وأوضح وكيل وزارة الحكم المحلي الغريز أن وزارة الحكم المحلي بالتعاون مع البلديات قامت بعمل دراسات لعمل مكبين للنفايات وأخرى لإعادة

بحث آخر التطورات والبدائل الممكنة للحل

اللجنة الاقتصادية بالتشريعي تعقد جلستي استماع للظاذا والشيخ خليل حول أزمة الكهرباء

وفي ذات السياق عقدت اللجنة جلسة استماع أخرى لنائب رئيس سلطة الطاقة فتحي الشيخ خليل لمناقشة أوضاع أزمة الكهرباء والتطورات التي طرأت عليها، وذلك بحضور النواب سالم سلامة ويونس الأسطل ويوسف الشرافي وجمال نصار.

عقدت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي برئاسة النائب عاطف عدوان جلسة استماع لنائب رئيس الوزراء ووزير المالية زياد الظاظا حول أزمة الكهرباء والحلول والبدائل المتوفرة من قبل الحكومة لهذه المشكلة.

لقاء سلطة الطاقة

وفي ذات السياق عقدت اللجنة الاقتصادية لقاء آخر مع نائب رئيس سلطة الطاقة فتحي الشيخ خليل حول أزمة الكهرباء والتطورات التي طرأت عليها، حيث ناقش الاجتماع واقع الأزمة وجهود سلطة الطاقة في التواصل مع جهات عربية ودولية لحل الأزمة.

وأكد الشيخ خليل أن هناك جهوداً بذلت ولا تزال تبذل مع وكالة الغوث ودولة قطر وسلطة رام الله لحل الأزمة، كما ذكر بأن هناك آفاقاً تحتاج إلى وقت وبالذات في قضية توريد السولار لمحطة التوليد، وكذلك ربط الخط ١٦١ الذي لو تم ربطه فإنه سيؤدي إلى تحسن أوضاع الكهرباء بشكل كبير لأنه سيزود القطاع بمائة ميجاوات، وهذا حوالي ضعف ما تنتجه المحطة عندما كانت تنتج في الأوضاع العادية لأنها دأبت على استخدام مولدين تقريباً أي حوالي ٥٥ ميجاوات.

فيما أكد المجتمعون على ضرورة معالجة هذا الأمر وفق رؤية تكاملية وبدائل عملية تعتمد على جهات متعددة حتى لا يتم الوقوع في نفس الأزمة من جديد في المستقبل.



ابتكار وسائل وبدائل جديدة لتوليد الطاقة، قائلاً: "استمعنا وشاهدنا وناقشنا الكثير من المشاريع واتصلنا مع دول مثل الأردن في هذا المجال، ولكن هذه التجارب كلها تعتبر عينات ليست ذات جدوى اقتصادية، ولا ترقى لأفكار عامة"، عارضاً نماذج من هذه المشاريع على أعضاء اللجنة الاقتصادية.

ولكن لم يحدث شيء على أرض الواقع حتى الآن. وتساءل النائب عدوان عن البدائل الموجودة لتوليد الطاقة من خلال استغلال المشاريع الإبداعية التي يقوم بها بعض الشباب المتفوقين، والعمل على تشجيع المسابقات للإبداع في مجال توليد الطاقة. من جهته أوضح الظاظا أن الحكومة شجعت

لقاء الظاظا

وتحدث النائب عاطف عدوان رئيس اللجنة الاقتصادية مع الظاظا، مبيناً أن اللجنة تتابع موضوع الكهرباء بحرص كبير نظراً لأهميته الكبيرة وتأثيره على كل مجالات الحياة في القطاع، وتتابع ما يطرأ فيها مع جميع الجهات ذات الصلة، مؤكداً أن هذا الاجتماع جاء للتعرف على المستجدات وما تقوم به الحكومة في هذا الموضوع.

من ناحيته أكد الظاظا أن مجلس الوزراء أرسل العديد من الرسائل وتواصل مع العديد من الجهات الدولية، منها الخارجية التركية والقطرية والإيرانية والمغربية والسويسرية والنرويجية التي ترأس الاتحاد الأوروبي حالياً لنقل رسالة للاتحاد الأوروبي موضع بها المشكلة الحالية وأسبابها وعمقها والأسعار التي تفرضها حكومة رام الله على الوقود بما يسمى ضريبة "البلو" مما يرفع السعر أضعافاً مضاعفة بما لا يمكن الحكومة من شرائه.

وأشار الظاظا إلى أن الحكومة في غزة حصلت على وعود من جهات مختلفة للمساهمة في حل الأزمة،

عقدت لقاء لتفعيل قانون تمليك الطبقات

اللجنة القانونية بالتشريعي تعقد ورشة عمل لمناقشة إشكالية الأراضي المندوب

لحل إشكالية أراضي المندوب.

تفعيل قانون تمليك الطبقات

كما عقدت اللجنة القانونية لقاء مع مدير عام سلطة الأراضي م. عمر زيادة لمناقشة تفعيل قانون تمليك الطبقات، حيث شدد المستشار محمد فرج الغول على أن انتشار الأبراج متعددة الطبقات وعدم وجود آلية لإدارة هذه الأبراج، وظهور إشكالية بيع الشقة لأكثر من شخص، وكذلك عدم امتلاك إجراءات تسجيل البرج والشقة، كل ذلك أفرز إشكاليات عمليات عديدة بين القاطنين بهذه الأبراج، لذلك كان لابد من تفعيل قانون تمليك الطبقات ووضع كل جهة عند مسؤولياتها.

من جهته قال م. زيادة: «إن إشكالية تفعيل القانون تكمن في عدم وجود تسجيل للأرض المقام عليها البرج، فلا نستطيع تسجيل الشقة قبل تسجيل الأرض ذاتها».

بعد التداول والنقاش اتفق الحضور على إعداد سجل خاص لتقيد الشقق والأبراج وترك خاتمة ملكية الأرض بشكل مؤقت لحين التوافق عليها لاحقاً، لأن ذلك يساهم في حل الكثير من الإشكاليات العالقة ويحول دون بيع الشقة لأكثر من طرف.



لحائزها خصوصية تتعلق بطول مدة الحيازية، مضيفاً: «بناء عليه نحن على استعداد لمناقشة أي تعديلات على قرار مجلس الوزراء بشأن الأراضي المندوب».

واتفق الحضور في نهاية الورشة على عقد ورشة عمل أخرى يحضرها رئيس سلطة الأراضي وممثل عن مجلس الوزراء والمجلس التشريعي وعن البلديات والأهالي لمناقشة الصيغة الأنسب

وتقسيم ثمن المساحة المتبقية على عشر سنوات، مؤكداً وجود امتيازات تضمنها القرار لمن يسارع إلى الوفاء بالثمن دفعة واحدة، علاوة على خصومات تصل إلى ٦٠٪ من قيمة المبلغ المستحق. من جهته أكد رئيس سلطة الأراضي م. إبراهيم رضوان أن إشكالية الأراضي المندوب ليست جديدة وأنهم جلسوا مع ممثلين عن الحائزين لها أكثر من مرة، وأكد لهم أنها أراض حكومية ولكن

عقدت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي برئاسة المستشار محمد فرج الغول ورشة عمل لمناقشة إشكالية الأراضي المندوب بحضور رئيس سلطة الأراضي وممثلين عن وزارة العدل وديوان الفتوى والتشريع والمستشار القانوني لمجلس الوزراء، بالإضافة إلى ممثلين عن الحائزين للأرض المندوب ورؤساء البلديات.

وأكد المستشار الغول أن عقد الورشة يأتي في إطار جهد المجلس التشريعي لتسوية الإشكاليات التي ترتبط بالأراضي المندوب التي تبلغ مساحتها قرابة عشرة آلاف دونم في محافظتي خانيونس ورفح، ويكتنف الغموض التكاليف القانونية لهذه الأراضي، حيث تدرجها سلطة الأراضي ضمن الأراضي الحكومية، بينما يعتبرها الحائزين بأنها أراضي ملك منذ الحقبة العثمانية ولديهم المستندات والحجج التي تؤكد ادعائهم، وبالتالي تمنع سلطة الأراضي والبلديات الأهالي من تشييد مباني في هذه الأراضي أو حتى ترميمها وإصلاحها.

من جهته أشار مستشار مجلس الوزراء للشئون القانونية أسامة سعد لقرار مجلس الوزراء بشأن تسوية الأراضي المحولة، وذلك بمنح الحائزين للأراضي المندوب ما نسبته ٤٥٪ من مساحة الأرض

نواب غزة يستقبلون وفدا من اللجنة الاجتماعية لحركة حماس

كافة أنواع الدعم لجميع فئات المجتمع وحرصهم على التواصل مع كافة أبناء شعبنا. بدوره عبر وفد اللجنة الاجتماعية عن السعادة بهذه الزيارة وشرف التواصل مع نواب المجلس التشريعي. واطلع الوفد النائب الغول على المشاريع التي تقوم بها اللجنة في المنطقة والتي تعزز صمود أبناء الشعب الفلسطيني في ظل الحصار الظالم المفروض علينا. وفي ختام الزيارة شكر وفد اللجنة النائب الغول على حسن الاستقبال وقدموا درعا تكريما لنواب المحافظة.

استقبل نواب محافظة غزة وفدا من اللجنة الاجتماعية لحركة حماس بمنطقة غرب غزة، حيث كان في استقبالهم النائب محمد فرج الغول. وضم وفد اللجنة أبو شرف راضي رئيس اللجنة وسهيل العصار وحسن هنية وكايد بدوي. بدوره رحب النائب الغول باسم نواب مدينة غزة بالوفد الزائر لمكتب نواب غزة، وعبر عن بالغ سعادته بهذه الزيارة التي تأتي في إطار التعاون والتنسيق المشترك بين نواب المجلس التشريعي وجميع شرائح المجتمع. وأكد النائب الغول على استعداد نواب كتلة التغيير والإصلاح لتقديم

النائب سلامة يفتتح مصلى مديرية تعليم «الوسطى»

ورؤساء البلديات والعديد من الشخصيات الحكومية والأهلية- بحلول العام الهجري الجديد، متمنيا بأن يكون عام خير وبركة على أبناء الأمة الإسلامية عامة وعلى أهل فلسطين خاصة. وأشار إلى أن فكرة بناء المصليات في كل مدرسة بُيعت من المحافظة الوسطى ثم انتقلت إلى باقي محافظات قطاع غزة. وفي نهاية كلمته شكر النائب سلامة جميع من شارك أو ساهم في بناء المصليات في كل مدرسة داخل القطاع.

أكد النائب الدكتور سالم سلامة أن بناء المصليات في مدارسنا يعزز التربية والروحية عند أبنائنا الطلاب ويزيد من تقربهم إلى الله من خلال زيادة عبادتهم وصلاتهم، مطالبا بوجود مصلى في كل مدرسة على مستوى قطاع غزة. وهنا النائب سلامة شعبنا- في كلمته خلال افتتاح مصلى مديرية تعليم المحافظة الوسطى بحضور الدكتور عبد الرحمن الجمل النائب في المجلس التشريعي والدكتور أنور البرعاوي وكيل مساعد وزارة التربية والتعليم

نواب الوسطى يشيدون بجهود الشرطة في المحافظة



الأمنية في المحافظة، مشيدا بالخطة التي أعدها جهاز الدفاع المدني لفصل الشتاء منعا للحوادث. بدوره أكد محافظ شرطة الوسطى المقدم أبو بطيخان على استعدادات جهاز الدفاع المدني لأي طارئ في فصل الشتاء، وجاهزية جهاز المرور تجنباً لحوادث السير التي تحدث بسبب الأمطار. واختتم وفد النواب جولته بزيارة مركز التأهيل والإصلاح في مدينة دير البلح، وكان في استقبالهم مدير المركز المقدم إياد سلمان ولضيف من الضباط. وتفقد وفد النواب أقسام السجن وأشادوا بالجهود التي يبذلها الطاقم الإداري للمركز من توفير الخدمات الضرورية للنزلاء ومراعاة مدير المركز للنواحي الإنسانية للنزلاء.

أشاد نواب كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية في المحافظة الوسطى بجهود الشرطة الفلسطينية في المحافظة الوسطى في حفظ أمن المواطن. جاء ذلك خلال زيارة النواب لمقر محافظة الشرطة بمدينة دير البلح. وضم وفد النواب كلا من النائب الدكتور سالم سلامة والنائب الدكتور عبد الرحمن الجمل والنائب هدى نعيم، وكان في استقبالهم محافظ الشرطة المقدم فؤاد أبو بطيخان ومدراء الأجهزة الأمنية في المحافظة على أهمية الترتيب لفصل الشتاء منعا للحوادث. وأكد النائب سلامة على الدور الكبير التي تقوم به الأجهزة

تسجيل عقود الإيجار لدى البلديات



أ. أمجد الأغا

يُعتبر تسجيل عقد الإيجار لدى الهيئات المحلية من أهم الإضافات في قانون إيجار العقارات وهو توجه حديث يرمي إلى حصر العقود المبرمة، حيث يترتب عن التسجيل قطع الطريق على عمليات تأجير العقارات لأكثر من مستأجر كما أن التسجيل لدى البلدية يمنح هذه الأخيرة القدرة على تقدير حجم الخدمات ووضع خططها التنموية. إلزامية تسجيل عقود الإيجار: إن إستهلال الفقرة (٣) من المادة (٤) من القانون بكلمة (يجب) يعكس الإرادة التشريعية الصريحة بجعل التسجيل إجراءً وجوبياً لعقود المبرمة بعد نفاذ هذا القانون.

كما إشتراط القانون لتسجيل عقد الإيجار التوقيع عليه أمام الموظف المختص بالهيئة المحلية وهو إجراء يرمي من وراءه المشرع إلى تحصين عقد الإيجار من التزوير أو الاحتيال لأنه سترتب عن التسجيل اكتساب العقد صفة السند التنفيذي، وبالتالي تأكد الموظف المختص من سلامة إرادة طرفي العقد قبل تسجيله إجراء سابق يحول دون التلاعب بالعقود ويسهم في الحفاظ على الإرادة الحقيقية لطرفي العقد وتجنب تمرير أحكام لم تتجه لها إرادة المؤجر أو المستأجر.

وتعتبر الهيئة المحلية (البلدية) الجهة الأنسب لتقييد عقود الإيجار بالنظر إلى مهامها وباعتبارها الأقرب إلى المواطن حيث تجسد نظام اللامركزية الإدارية الذي أدى إلى إنتشارها جغرافيا في كل المحافظات وبالتالي سيكون من اليسير على المؤجر تسجيل عقد الإيجار دون مشقة أو عناء، وبالتالي يقع على كاهل وزارة الحكم المحلي إصدار تعليمات لتحديد تبعية المناطق للبلديات لغايات التسجيل لأنه قد يصطدم التطبيق العملي للنص بمناطق غير تابعة لبلديات.

كما خول القانون للهيئة المحلية استيفاء رسماً بنسبة خمسة بالمائة من مقدار أجرة شهر واحد فقط ولمرة واحدة عند تسجيل عقد الإيجار أياً كانت مدة الإيجار، بمعنى لو كانت مدة الإيجار المتفق عليها خمسة أشهر بقيمة إجمالية خمسة آلاف دينار وقيمة الأجرة الشهرية المتفق عليها ألف دينار أردني فإن المبلغ المقرر على المؤجر لقاء التسجيل هو خمسون دينارا أردنياً أو ما يعادلها بالعملة المتداولة فقط، أي أن الرسم المقرر يأتي على شهر واحد مهما طالت مدة عقد الإيجار، وهذا يؤكد الفلسفة التشريعية التي اعتنقها المشرع بأن تحصيل الرسم لا يستهدف تحقيق الربح أو إثقال كاهل المؤجر.

ويلاحظ اعتماد المشرع مدة ثلاثين يوماً من تاريخ إبرام العقد يتعين على المؤجر خلالها، تسجيل عقد الإيجار بالهيئة المحلية وهي مدة ملائمة تتيح للمؤجر استيفاء متطلبات التسجيل الشكلية والموضوعية.

نطاق تسجيل عقود الإيجار :

فرّق المشرع بين عقود الإيجار المبرمة قبل نفاذ هذا القانون وجعل التسجيل فيها إختيارياً إستناداً إلى الفقرة (٢) من هذه المادة التي نصت على أن: «يكون تسجيل عقود الإيجار المبرمة قبل نفاذ هذا القانون اختيارياً» بينما يعتبر التسجيل إلزامياً لعقود الإيجار التي سستبرم بعد دخول هذا القانون حيز النفاذ حيث تُسجل بعد التوقيع عليها أو الإقرار بها أمام الموظف المختص لدى الهيئة المحلية التي يقع المأجور ضمن نفوذها.

وكان التبرير التشريعي في ترك الخيار في تسجيل العقود القديمة يكمن في الحيولة دون إرباك العلاقات الإيجارية المستقرة منذ سنوات وإحكام إجراء جديد ينطوي على فلسفة جديدة لم يألفوها، علاوة على أن الأصل أن تسري الأحكام القانونية بأثر فوري ولاحق وأن الرجعية في الأحكام لا تكون إلا في حدود ضيقة. والجدير ذكره أن المشرع إلتفت إلى إمكانية عدم إفراغ بعض عقود الإيجار القديمة كتابة، وبناءً عليه أجاز قبول تسجيلها شريطة الإقرار بها أمام الموظف المختص لدى الهيئة المحلية كإجراء تمهيدي يسبق عملية التسجيل ويهدف للحفاظ على الإرادة الحقيقية لطرفي عقد الإيجار، وقد منح القانون لوزير الحكم المحلي صلاحية إصدار التعليمات للتفصيل في إجراءات التسجيل ومنها كيفية الإقرار لدى الموظف المختص.

ولما كانت إجراءات تسجيل عقود الإيجار لدى الهيئة المحلية تمر بعدة مراحل وتدخلها العديد من التفاصيل الإجرائية والتنفيذية فقد إرتأى المشرع تنظيم إجراءات تسجيل عقود الإيجار الإدارية لدى الهيئات المحلية بموجب تعليمات تصدر عن وزير الحكم المحلي، وهو إجراء لا يخلو من الوجهة نظراً لحدائثة تجربة تسجيل عقود الإيجار وتنوع مراحلها وتفصيلها، وتتيح هذه الصلاحية لوزير الحكم المحلي إمكانية معالجة العديد من الإشكاليات العملية التي أفرزها تطبيق قانون تقييد الإيجارات لأكثر من سبعة عقود كذلك تساهم تعليمات الوزير الخاصة بالتسجيل في حل العديد من الإشكاليات العملية غير المتوقعة.

وبتسجيل عقد الإيجار لدى البلدية فإنه يكتسب مكانة الحكم القضائي البات من حيث قابليته للتنفيذ ولن يحتاج صاحب المصلحة إلا لفتح دعوى إجرائية تنفيذية لتنفيذ العقد وهو ما سيحد من ظاهرة (الاختناق القضائي) عبر تخفيف العبء عن كاهل المحاكم، والسند التنفيذي لا يقتصر على عقود الإيجار المبرمة بعد نفاذ هذا القانون فحسب بل يشمل ايضا العقود المبرمة قبل نفاذه بشرط تحقق الشروط الواردة في الفقرة الأولى من المادة (٤) من هذا القانون والمتمثلة بتسجيل العقود المبرمة قبل نفاذ القانون وبعد التوقيع عليها والإقرار بها أمام الموظف المختص.

آفاق آفاق



العابثون
بالقيم والتاريخ

مؤمن بسيسو

الاستئصال الفكري والميداني يشكل أحد مظاهر الاستئصال التي تواجهها جماعة الإخوان المسلمين وحلفاؤها على الساحة المصرية.

منذ اللحظة الأولى لتشكيل لجنة تعديل الدستور إثر الانقلاب كان واضحا أن القيم الدينية والهوية الإسلامية للمجتمع المصري تقع في عمق دائرة الاستهداف.

وبالنظر إلى هوية أعضاء لجنة الخمسين التي تولت تعديل مواد الدستور، فإن أي منصف لم يكن يتوقع إلا مجزرة قانونية يتم من خلالها إعادة صياغة وقولية الدستور وفق هوى ومزاج العسكر والتيارات العلمانية التي غدت ودعمت الانقلاب.

وهكذا، يمكن تفسير حذف الإشارات ذات الصبغة الدينية وإزالة بعض المواد من الدستور، ومن بينها المادة ٢١٩ التي تفسر المادة الثانية حول الاحكام لمبادئ الشريعة الإسلامية، وإحالة أمر تفسير أي مادة إلى المحكمة الدستورية العليا، وهو ما يعني أن الدستور الجديد سوف يخلو، تقريبا، من المواد ذات العلاقة بالقيم الدينية والهوية الإسلامية الخاصة بالمجتمع، استجابة لدعوات قوى مسيحية وعلمانية تحاول طمس المحددات والمبادئ الإسلامية في الشرائع الرسمية المصرية تمهيدا لخلق واقع سياسي وقانوني ومجتمعي منفتح على النمط الغربي الحر.

وبإنجاز تعديل جزء مهم من مواد الدستور، والاستعداد لتعديل المواد الخاصة بالجيش والسلطة القضائية وفق هوى ومقاسات العسكر، فإن لجنة الخمسين أرست الأصول الدستورية والقواعد القانونية لاستعادة نظام مبارك، وحاربت هوية المجتمع المصري وقيمه الوطنية والدينية، ووضعت الجيش والسلطة القضائية فوق القانون بعيدا عن يد الرقابة الدستورية والمساءلة القانونية.

أما الممارسات الميدانية فتشهد على الطبيعة الاستئصالية للانقلاب الدموي، فلا زالت الاعتقالات الواسعة للعناصر والقيادات الإخوانية تجري على قدم وساق، ولا زال القمع والبطش يصب جام حقه على رافضي الانقلاب، في الوقت الذي ابتدأت فيه سلطات الانقلاب إجراءات غير مسبوقه لما أسمته «تطهير» المؤسسات الرسمية، المدنية والعسكرية، من العناصر الإسلامية المنتمية للتيار الإخواني والقوى المتحالفة معه. ولعل آخر تلك الممارسات ما نقلته بعض وسائل الاتصال ومواقع التواصل الاجتماعي من صور لعناصر أمنية ملثمة تقوم بنسف لحى متظاهرين مسالمين في مشهد مؤلمة تدل على همجية الانقلاب وطبيعته الاستئصالية التي لا تعترف بالآخر، ولا تؤمن إلا ببلغة النفي والإقصاء.

ما لم يدركه قادة وأركان الانقلاب حتى اليوم أن تجارب التاريخ، القديم والحديث، لم تكتب لأهل الخيانة والإجرام يوما حظوة الديمومة والاستمرار، ولم تمنح سدنة الظلم والبغي والاستبداد ماء الحياة وإكسير الخلود، فكان السقوط والمهانة والإذلال نهايتهم المحتمة وعاقبتهم الأكيدة.

بحضور نواب ووزراء ورؤساء النيابة والقضاء ومسؤولين

لجنتا الموازنة والاقتصادية بالتشريعي تعقدان

ورشة عمل لبحث مكافحة الجرائم الاقتصادية وسبل معالجتها



الجرائم.

إنشاء محاكم مختصة

من جهته شدد وزير الاقتصاد الوطني د. علاء الرفاتي على ضرورة استكمال الجانب التشريعي والقانوني بإقرار قانون خاص بالجرائم الاقتصادية وجرائم النصب والاحتيال، وإنشاء محاكم مختصة للبت في قضايا الجرائم الاقتصادية مع تزويدها بقضاة متمكنين ومختصين، بالإضافة إلى ضرورة تدعيم كافة الإدارات التنفيذية بالإمكانات التي تؤهلها لمكافحة هذه الجرائم.

تشديد العقوبات

بدوره طالب وزير العدل عطا الله أبو السببح بضرورة تشديد العقوبات على مرتكبي الجرائم الاقتصادية لتحقيق الردع الكاف، والعمل على وضع ميثاق عمل مشترك بين النيابة العامة والقضاء ووزارة الداخلية لترتيب وتنسيق العمل فيما بينها فيما يخص هذه الجرائم.

وقاية وتأهيل ومتابعة

من ناحيته قال الأمين العام لمجلس الوزراء عبد السلام صيام: "إن معظم من يضبطون في جرائم الأموال هم من أصحاب الأسبقيات، وهذا دليل على أن العقوبة غير رادعة، لذلك لابد من تشديد العقوبة".

وتابع: "لدينا من المسوغات الكافية لإعادة صياغة القوانين المتعلقة بالجرائم الاقتصادية لظهور أنواع جديدة من قضايا التزوير والجرائم الإلكترونية، لذلك لابد من إعادة صياغة القوانين لمعالجة هذه الجرائم". ودعا صيام إلى تعزيز العمل الوقائي والتحري الدقيق قبل وقوع الجريمة، بالإضافة إلى تنظيم دورات تأهيلية للقضاة العاملين في ملفات الجرائم الاقتصادية، بالإضافة إلى ضرورة المتابعة الحثيثة من قبل إدارة السجون لإعادة تأهيل النزلاء بطريقة تضمن عدم عودتهم للجريمة.

تفعيل "الإدارات المختصة"

بدوره اقترح النائب العام إسماعيل جبر تفعيل دور البحث الجنائي ودور وزارة الاقتصاد والداخلية لمتابعة هذه الأمور بالتفصيل، وقبل حدوثها، من خلال تحقق وزارة الاقتصاد من السجل التجاري الذي يبين السيرة الذاتية للتاجر والذي يمكن اللجوء إليه عند الاستثمار كخطوة وقائية.

ونوه جبر إلى أن الجرائم الاقتصادية متنوعة وأخطرها

عقدت لجنة الموازنة والشئون المالية واللجنة الاقتصادية

بالمجلس التشريعي ورشة عمل لبحث مكافحة الجرائم

الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني وسبل معالجتها، وذلك

بحضور رئيس لجنة الموازنة النائب جمال نصار ورئيس

اللجنة الاقتصادية النائب د. عاطف عدوان، ورئيس اللجنة

القانونية محمد فرج الفول، بالإضافة إلى وزير الاقتصاد

الوطني علاء الرفاتي، والنائب العام إسماعيل جبر، ووزير

العدل عطا الله أبو السببح، ووزير الداخلية والأمن الوطني

فتحي حماد، وبعض مساعدي وزارة الداخلية، والأمين العام

لمجلس الوزراء عبد السلام صيام، ورئيس المجلس الأعلى

للقضاء عادل خليفة، وعدد من نواب المجلس التشريعي.

سبل الحل

بدوره رحب رئيس اللجنة الاقتصادية النائب د. عاطف عدوان بالحضور، مبينا أن الهدف من الورشة ينحصر في البحث في سبل مكافحة الجرائم الاقتصادية ومعالجتها في ظل ارتفاع هذا النوع من الجرائم في المجتمع الفلسطيني، والقوانين الحالية لا تحقق حالة الردع الكافية لإيقافها.

تصاعد خطير

ونوه رئيس لجنة الموازنة النائب جمال نصار إلى أن البيانات المتوفرة بين لدينا تشير إلى تصاعد عمليات توظيف الأموال تحت مسميات عدة، ووصول حجم المتضررين في هذه القضايا إلى عدد كبير.

وأضاف: "هذه البيانات والإحصائيات تعطي مؤشر خطير للغاية يستدعي من الجميع العمل من أجل الحد من هذه الظاهرة، ولا بد من الخروج من هذه الورشة بتوصية لحل الجرائم وتقديم قرارات تدعم الداخلية والقضاء في مواجهة هذه الجرائم بغية حماية ممتلكات المواطنين من العبث".

قوانين صارمة

من ناحيته قال فتحي حماد وزير الداخلية والأمن الوطني أن وجود قوانين صارمة تكافح هذه الجرائم ومرتكبها هو شيء جيد بل مطلوب، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المجتمع بحاجة إلى حلول سريعة وفعالة وخاصة في الوقت الحاضر في ظل الارتفاع الكبير لهذه